العدد (1517) السنة السادسة - الثلاثاء (26) أيار 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

من الواقع الاقتصادي

سنـــدات الخـــزينـــة

عباس الغالبي

كانت الحكومة قد طالبت خلال الفترة القليلة الماضية الاقتراض من الاحتياطي النقدي الاجنبي للبنك المركزي العراقي وكنا قد اوضحنا في عمود سابق ان هذا الاحتياطي يمثل قوة داعمة للعملة المحلية واستقرار سعرصرفها امام العملات الاجنبية ونؤكد الان ان اي مساس في الاحتياطي النقدي دون مسوغ ضروري وحاجة ملحة فانه يعد مساسا بحالة الاستقرار النقدي التي عمل البنك المركزي على خلقها من خلال سياسته النقدية وحقق حالة من الاستقرارية الواضحة جعلت الدينار العراقي يصمد امام العملات الاجنبية بحيث ارتفع سعر صرفه من ١١٤٨ الى ١١١٧ دينار للدولار الواحد وخلال الثلاث سنين السابقة ومن هنا فان حالة الاستقرار هذه لابد من المحافظة عليها ولكن اتجاه الحكومة لتعويض العجز الحاصل في الموازنة العامة للدولة من خلال الاقتراض من الاحتياطي وان كانت تمتلك الحق بالتصرف بهذا الاحتياطي كونها الحكومة المنتخبة الممثلة للشعب وان هذا الاحتياطي هو بلاشك ملك لهذا الشعب فان ذلك في الوقت ذاته سيجلب كما نوهنا سابقا مشاكل نقدية تتعلق بسعر صرف الدينار وتدهوره امام العملات الاجنبية ومن ثم خلق حالة من الاضطراب للنظام النقدي وبالنتيجة عودة الارباك في سعر صرف العملة المحلية وارتفاع معدلات التضخم التي انخفضت جراء استقرار سعر الصرف الذي يمثل احد اهم اشارات السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي ولذا نرى ان تتجه الحكومة الى السعي الجاد لاصدار سندات الخزينة التي تعد بديلا مناسبا في الوقت الحاضر وهو اجراء افضل واجدى من المساس بالاحتياطي النقدي لاسيما وان مجلس الوزراء قد اعلن الاسبوع الماضي عن عزمه اصدار هذه السندات وطرحها خلال الفترة القليلة الماضية وترك الاحتياطي النقدي ضمانة لمواجهة الصدمات الاقتصادية المفاجئة جراء الازمات المالية الحادة ومادام العراق لايزال بمنأى عن هذه الازمات فالاولى جعل الاحتياطي وسيلة للحفاظ على سعر صرف الدينار العراقي وقيمته تجاه الدولار سعيا للحفاظ على مستوى الاسعار وبالنتيجة خفض معدلات التضخم وكذلك جعله قوة ساندة وعدم الاستعجال غير المسوغ في استخدامه وتعد مغامرة في حالة استخدامه لاسيما وان العراق في حالة تحول اقتصادي تجعل منه متحوطا من التقلبات التي قد تحدث في النظام المالي والنقدي حيث ان الاستقرار النقدي والمالي هو بلاشك استقرار اقتصادي بالمحصلة النهائية وهكذا فان الاتجاه الى اصدار سندات الخزينة يعد احد الاجراءات التي يمكن آن له ان يؤتي بنتائجه الايجابية المباشرة.

نرى ان تتجه الحكومة الى السعي الجاد لاصدار سندات الخزينة التي تعد بديلا مناسبا في الوقت الحاضر وهو اجراء افضل واجدى من المساس بالاحتياطي النقدي لاسيما وان مجلس الوزراء قد اعلن الاسبوع الماضي عن عزمه اصدار هذه السندات وطرحها خلال الفترة القليلة الماضية

في وقت شكل الفساد عقبة أمام النهوض الاقتصادي

مواطنون: ضرورة معاقبة المفسدين وتفعيل الاجهزة الرقابية وإشاعة ثقافة النزاهة

استطلاع: علي جابر

يشكل الفساد المالي والإداري ظاهرة بارزة في مؤسسات الدولة في وقت وضعت منظمة الشفافية العالمية العراق ثالثا من حيث ترتيب البلدان الأكثر فسادا في العالم.

ونشط مجلس النواب خلال الفترة الاخيرة باتجاه التصدي لهذه الظاهرة المستشرية في جسد اجهزة الدولة وفعل دوره الرقابي باستجواب وزير التجارة وينتظر ان يستجوب وزراء آخرين في وقت شدد رئيس الوزراء نوري المالكي مؤخرا عزمه على التصدي بقوة ومحاسبة الفاسدين والعمل مع الجهات الرقابية الاخرى لاستئصال هذه الافة الخطيرة التي اصبحت تهدد الاقتصاد الوطني بشكل كبير. مواطنون واختصاصيون عبروا عن تذمرهم من استفحال ظاهرة الفساد وطالبوا بوقفة تضامنية جادة للحد منها.

يقول المواطن حازم ياسين : إن هناك الكثير من الاساليب التي تتبع في بعض الوزارات والدوائر من غير محاسبة او استفسار فالمادة التي تكلف (١٠٠٠٠٠) كما هو معروف سعرها في الاسواق للجميع ستجد سعرها في مستند الشراء مليون دينار او اكثر..كل ذلك بحيث اصبح اعضاؤها من الاثرياء.وترى ان اكثر اعضاء هذه اللجان يترك العمل بمجرد خروجه من هذه اللجان او حلها او ابدالها خوفاً من انكشاف اساليب التلاعب والسرقات في قادم الايام....

اما ماجدة الحاج فدعم (معلمة) تقول : إن لصوص المال داخل الدوائر لم يعودوا افراداً بل مافيات الواحد منهم يحمي الاخر من القانون ولجان النزاهة والمواطن العادي لايستطيع ان يواجه أياً منهم فهؤلاء المختلون تحولوا الى وحوش بلا رحمة وبقلوب لاترحم احداً فهم اضاعوا احلامنا...وحقيقة على الدولة ايضاً أن تضع الخطط الاقتصادية اللازمة للقضاء على التضخم، اشكالات السوق بحيث ان الموظف لايحتاج الى ان يمد يده على المال العام.

ويرى المحامي علاء الحميري : انه بالرغم من وجود التشريعات التي تعالج مسالة الفساد الاداري وهي تشريعات حاسمة وحتى مع وجود هيئة النزاهة وتشكيل فرق للتفتيش في كل الوزارات الا ان الامر يحتاج الى قوانين جديدة تتلاءم مع الظروف الحالية التي يمر بها مشيرا الى ان جرائم السرقات وصلت في ظروف معينة سابقاً الى الاعدام.الامر الذي حد من السرقات التي تكثر في حالة الهياج والحروب والفلتان الامني..وكذلك الحال مع الاختلاس وسرقة المال العام والفساد المالي والاداري تحتاج الى قوانين رادعة وجهات تنفيذية حازمة تبتعد عن المجاملات..لان هذا المال وهذه الحقوق تعود للجميع وامر حمايتها يضع على عاتق الدولة مايوجب تشديد العقوبة واصدار تشريعات تلائم الحدث والظروف الحالية.ويذكربول بريمر في مذكراته.. انه تم تخصيص (٢٠ مليار دولار) لاعادة بناء ١٠٠٠ مدرسة و١٥٠ مركزاً صحياً وتعبيد (١٣٠٠)كم من الطرق ولكن ٢٠٪ من هذا المبلغ الهائل اصبح نهباً للعمليات الوهمية.

وتقول المواطنة ام زينب موظفة:

انا استغرب من بعض الموظفين الذين يغامرون بمصيرهم ومصير عوائلهم حيث ان هذه الاعمال لابد ان تصل بصاحبها الى الخزي في الدنيا والعذاب في الاخره وليس هناك احلى واجمل من المسير في الدرب الصحيح بعيداً عن الاخطاء فانا موظفة منذ ٢٥ سنة واموري تسير بنفس الوتيرة والحمد لله الذي سهل لنا سبل العيش...

اما الدكتور عباس حميد اليحيى (اقتصادي) يوضح: هناك اسباب كثيرة للفساد المالي او الاداري منها حالة الفقر وسوء المعيشة التي يمر بها بعض الافراد وهي ليست مبرراً لارتكاب مثل هذه الجريمة الامر الذي يوجب على الدولة وضع اليد على الجرح ومعالجة الاسباب والقضاء على التضخم ومعالجة حالات البطالة من خلال تشغيل الايدي العاملة وتحقيق الموازنة الاقتصادية اللازمة بين مدخولات الافراد والاسعار الموجودة وكذلك تشجيع الانتاج الوطني باسعار زهيدة ليتسنى لذوي الدخول المحدودة الحصول على مايحتاجونه من بضائع وكذلك تحديد السلع المستوردة بشكل مبرمج يؤثر في البضائع المحلية وبالتالي انعاش السوق المحلية اقتصادياً كما على الدولة ان تحقق الموازنة المطلوبةبين زيادة الرواتب وبين الاسعارالكيفية للسلع والبضائع في السوق من خلال تفعيل قوانين الاقتصاد وموازنة العرض مع الطلب. ان سوء الاوضاع الامنية وغياب القانون وعوامل اخرى ساهمت الى حد بعيد في تفاقم هذه الظاهرة التي تحتاج كذلك الى حملة اعلامية واسعة وتوعية شعبية تخاطب الضمائر قبل العقول وتبين ان من يولج هذا الباب لابد ان يذق الحسرة والالم في النهاية ولات ساعة ندم...

مضاعفة إنتاج مصفى بيجي الى (٥) ملايين لتر

بغداد/ المدى

اكد مدير عام شركة مصافي الشمال الدكتور علي العبيدي ان" مصافي بيجي استطاعت تشغيل مشروع عملاق لانتاج مشتقات النفط زيت الغاز والنفط الأبيض والكيروسين والكازولين متوقف منذ عام ١٩٩١".

واضاف ان "المشروع سوف يرفع طاقة العراق الانتاجية من المشتقات النفطية من ٢,٥ مليون لتر الى ٥ مليون لتر يوميا بحلول عام ٢٠١٠".

واكد الجبوري ان "كوادر شركة مصافي الشمال في بيجي استطاعت إدخال العراق ضمن الدول منخفضة التلويث بيئيا من عوادم المنشات النفطية والصناعية من خلال افتتاحها لوحدات إنتاج النفط العملاقة صديقة للبيئية خالية من الملوثات وافتتاح وحدة الهايدرو كار

الهدف منها تكسير مخلفات المصافي من الوقود الثقيل وتحويلها الى منتجات بيضاء".

واضاف "هذه الوحدة تتكون من اربعة وحدات إنتاجية وهذا المشروع متوقف منذ عام ١٩٩١ وحاولنا تشغيله مرارا وواجهنا صعوبات بسبب التهجير الطائفي الذي شمل اكثر من ١٥٠٠ موظف لكننا استطعنا ان نجدد الكادر لتشغيل الوحدات".

وزاد "المشروع الذي يعد الأكبر في العراق سيضاعف الإنتاج من زيت الغاز والنفط الأبيض والكيروسين والكازولين من ٢,٥ مليون لتر إلى ٥ مليون لتر بحلول العام المقبل وكلفة المشروع حتى الان اكثر من ٤٥ مليون دولار". مشيرا الى ان "تطوير النوعية وزيادة الانتاج وتخليص البنزين من رابع اثيلات الرصاص ويقلل كلفة المادة الاحتكارية وتحسين النوعية للمتسهلكين من اصحاب السيارات الحديثة وغيرها".

واكد المسؤول النفطي ان المشروع سيقلل استيراد وزارة النفط للمشتقات النفطية من الدول المجاورة واعتمادها بصورة كبيرة على مصافي بيجي ذات الجودة العالية والصديقة للبيئية وتحويل عائدات النفط لتمويل موازنة العام المقبل بعد الركود الاقتصادي الذي شهده العالم وانخفاض أسعار النفط عالميا وتداعيات.

واكد ان المشروع يعمل اليوم بطاقة ٥٠ في المئة من امكاناته لكننا سنحول الانتاج الى ١٠٠ في المئة.

وقال ان الطاقة الانتاجية النهائية للمشروع تصل الى ٢٠ مليون لتر يوميا.

لجان متخصصة لمناقشة تراجع الانتاج الزراعي والحيواني

بغداد/ المدى

قامت وزارة الزراعة بتشكيل عدة لجان لمتابعة واقع الزراعة المتردية في العراق من اجل النهوض به نتيجة ظروف الجفاف وشحة مياه دجلة والفرات مما ادى الى تأخر الناتج الزراعي وانسحابه على الثروة الحيوانية بصورة عامة. وقال مصدر مسؤول في الوزارة بحسب (وكالة انبا ء الاعلام العراقي/ واع) ان لجنة شكلت من قبل مديرية السيطرة العامة لمتابعة انتشار الامراض ومنها انفلونزا الخنازير والطيور فضلا عن متابعة موضوع وباء غير مشخص في حقول دواجن الطارمية وتشخيص الحالة المرضية واتخاذ اللازم بصدها وكذلك متابعة بحوث طلبة الماجستير(حول استخدام مواد متفحمة في الذرة الصفراء كعلف حيواني للدواجن والاسماك والخطر الكاهن في تلك الاعلاف من خلال التنسيق مع كلية الطب البيطري في جامعة بغداد للوقوف على نتائج البحث ومناقشتها وامكانية تنظيم لجان تخصيصية حول الموضوع لدرء مخاطر هذه الاعلاف. واشار المصدر ان الشركة العامه لخدمات الثروة الحيوانية قسم التلقيح الصناعي قامت بتطوير التلقيح الصناعي واستخدامه في تنمية الثروة الحيوانية، ومتابعة البيئة العامة لفحص وتصديق البذور للعام الحالي وتميز الاصناف لمحصولي الحنطة والشعير في محافظات الوسط والجنوب والشمال ويأتي هذا النشاط ضمن اطار وزارة الزراعة في توزيع كميات كبيرة من التمور كأعلاف لحيوانات الاغنام والماعز والابقار والجاموس والابل بلغت اكثر من ٧٧٧ الف طن والاشراف على عملية التلقيح الصناعي للابقار الاسترالية وقيام قسم مكافحة الآفات الزراعية بإرسال المبيدات الخاصة بالأدغال والحشرات فضلا عن إرسال عدد من الحاصدات الزراعية الى محافظات الوسط والجنوب.

ساويرس يعتزم بيع شركة "عراقنا" لمسؤول عراقي

القاهرة/ وكالات

أفادت مصادر مطلعة، أنه من المنتظر ان يقوم رجل الاعمال المصري نجيب ساويرس الشهر القادم بزيارة "سرية" العراق.

وذكرت تلك المصادر بحسب وكالة اكا نيوز أن "الزياره ستحاط بسرية ولن يتم الكشف عنها في الاعلام من اجل التفاوض على بيع شركة عراقنا للاتصالات لاحد كبار المسؤولين العراقيين".

وأضافت ان "هذه الخطوة تأتي رغبة من ساويرس في بيع شركاته في العراق وتوجيه استثماراته الى السودان التي تعد فرص الاستثمار فيها الافضل في الدول العربية.

التخطيط تعلق انشطة ٢٨ شركة

بغداد/علي كاظم تكليف

أعلنت دائرة العقود العامة الحكومية التابعة لوزارة التخطيط والتعاون الانمائي عن تعليق الانشطة المستقبلية لـ (٢٨) شركة (عراقية، عربية، اجنبية) لاخلالها بالتزاماتها التعاقدية وقال مصدرمسؤول في الوزارة ان دائرة العقودالعامة الحكومية قررت تعليق الانشطة المستقبلية للشركات والمكاتب المخلة بالتزاماتها التعاقدية وعدم التعامل معها لحين حسم الموضوع استنادا الى الصلاحيات المخولة لها قبل دوائر ذات العلاقة والبالغ عددها (٢٨) شركة.

واضاف ان الوزارة اصدرت تعميما بذلك الى الوزارات والجهات غير المرتبطة بالوزارة والمحافظات ومجالس المحافظات وبين المصدر ان الشركات المشمولة بالتعليق تضمنت جنسيات مختلفة منها عراقية وعربية (اردنية، اماراتية، لبنانية، كويتية، مصرية) واخرى اجنبية (المانية،صينية، هندية، كندية، بلجيكية، اسبانية، روسية، اندونوسية، ايرانية) وتابع ان هذه الشركات اخلت بالتزاماتها التعاقدية مع عدد من الوزارات شملت (النفط، البلديات والاشغال العامة، الموارد المائية، الاتصالات، الصحة، الصناعة والمعادن) بموجب الكتب الموجهة الى الدائرة من قبل تلك الوزارات.

إلزام شركات الهاتف النقال باعتماد بوابات النفوذ الدولية

بغداد/ المدى

ألزمت اللجنة الوزارية المشرفة على تراخيص الهاتف النقال الشركات باعتماد بوابات النفوذ الدولية.

وقال مصدر مسؤول في اللجنة بحسب (وكالة انباء الاعلام العراقي/ واع) ان اجتماع اللجنة جاء بناء" على الموعد النهائي الذي حدده قرار مجلس الوزراء المرقم ٥٣ لسنة ٢٠٠٩ والمتضمن موافقة مجلس الوزراء على تقسيط المتبقي من مبلغ الرخصة المستحق على شركات الهاتف النقال على ثلاثة اقساط سنوية وبفائدة ٤٪ بشرط تحسن خدمة الاتصالات الخلوية خلال ثلاثة اشهر من تاريخ صدور القرار وبتأكيد من اللجنة الوزارية المشرفة على تراخيص الهاتف النقال. واوضح المصدر بأن اللجنة قدمت توصياتها الخمسة الى مجلس الوزراء والمتضمنة الزام الشركات الثلاث (زين . اسيا سيل . كورك) بالالتزام ببوابات النفوذ الدولية العائدة الى وزارة الاتصالات وايقاع غرامات وصل مجموعها لأكثر من ٢٠ مليون دولار على الشركات الثلاث على ان لاتشمل هذه الغرامات حقوق المواطنين المتضررين من الشركات التي ستقرر لاحقا".

واكد المصدر أنه تم تحديد موعد ثابت لألغاء الشرائح التي لاتستند الى توثيق صحيح وبهذا تكون اللجنة قد انهت اعمالها وقدمت نوصية الى مجلس الوزراء بتعيين هيئة الامناء والمدير العام لهيئة الاتصالات والاعلام للقيام بعملهم اليومي للاشراف على اداء شركات الهاتف النقال في العراق.

مجمعات سكنية لأساتذة الجامعات

بغداد/ المدى

دعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الشركات الاستثمارية المتخصصة في مجال البناء العالمية منها والمحلية الراغبة بالاستثمار في بناء وحدات سكنية قرب الجامعات والكليات في محافظات العراق كافة بطريقة (البناء الجاهز) إلى تقديم سيرها الذاتية متضمنة مواقعها الالكترونية ليتسنى للوزارة الاتصال بها. وقال مصدر في الوزارة بحسب (وكالة انباء الاعلام العراقي/واع) أن دعوة الوزارة تأتي في إطار توجهها لإنشاء مجمعات سكنية لأساتذة الجامعات قرب الكليات والمعاهد، مضيفا انه كمرحلة أولى ستفتح الوزارة الباب أمام الشركات الاستثمارية المتخصصة بمجال البناء الجاهز تقديم سيرها الذاتية عن طريق موقع الوزارة الالكتروني ليتم بعد ذلك الاتصال بها والاتفاق معها على إنشاء المجمعات السكنية.

وأشار المصدر إلى أن الوزارة أجرت جرداً لقطع الأراضي المتوفر لديها في الجامعات كافة لتحديد أماكن إنشاء المجمعات، مؤكدا أن الوزارة تدرك الأهمية الكبيرة لتواجد الأساتذة بالقرب من المؤسسات الأكاديمية والتعليمية.

خطة استثمارية في واسط بواقع ٢٤١ مليار دينار

بغداد/ وكالات

بلغ التخصيص السنوي لعام ٢٠٠٩ ضمن الخطة الاستثمارية لمحافظة واسط اكثر من ٢٤١ الف دينار موزعة بين دوائر المحافظة. وقال مصدر مطلع من اعلام المحافظة ان التخصيصات توزعت بين ١٢ دائرة تابعة للوزارات بواقع ٨ مليارات لوزارة التعليم العالي و٢٢ ملياراً و٨٦٠ مليون دينار للموارد المائية ولوزارة الصحة ثلاثة مليارات و٤٠٠ مليون ولوزارة الزراعة مليارين و٢٠٠ مليون دينار ووزارة الداخلية ملياري و٥٠ مليون دينار ووزارة البلديات والاشغال العامة ٤٧ ملياراً و٥٠٠ مليون دينار ووزارة الاعمار والاسكان ٤١ مليار دينار ووزارة الكهرباء ١١٠ مليارات و٣٣ مليوناً و٤٠٢ الف دينار ووزارة الصناعة والمعادن مليار دينار ووزارة البيئة مليار و٣٥٠ مليون دينار ومجلس القضاء الاعلى ٣٠٠ مليون دينار ووزارة المالية مليار دينار.

اختتام أعمال معرض العراق الدولي الرابع في غازي عنتاب

غازي عنتاب/ كريم السوداني

اختتمت في مركز معرض الشرق الاوسط بمدينة غازي عنتاب التركية اعمال معرض العراق الدولي الرابع (بوابة الى العراق) برغبة عراقية تركية لتعزيز التعاون التجاري بين البلدين.

وافاد مندوب (المدى) الذي حضر المعرض انه شهد حضورا كبيرا تمثل بعشرين بلداً ونحو (٧٠٠شركة) من مختلف بلدان العالم، عكست مشاركاتها ثلاثة قطاعات رئيسية، وهي :-قطاع تكنولوجيا الانشائية وقطاع التجهيزات ومواد مستلزمات الطاقة والزراعة والمواد الغذائية، وقطاع تكنلوجيا المواد الغذائية والمنتجات الصناعية والزراعية العامة.

وبين مندوب (المدى) ان وزارة التجارة العراقية شاركت بجناح خاص بمساحة (٦٠متراً مربعاً)، عبر عن انشطة ومهام شركات الوزارة ودوائرها المختلفة و خطط وبرامج الوزارة المستقبلية في توسيع وتنشيط افاق التعاون الاقتصادي والتجاري مع بلدان العالم كافة وفي مقدمتها دول الجوار.

كما شاركت في هذا المعرض عدد من الوزارات والمؤسسات والشركات العراقية، كوزارة الاعمار والاسكان، ووزارة النفط، ووزارة الموارد المائية، ووزارة الثقافة، ووزارة التربية، ووزارة الصناعة والمعادن، وهيئة الاستثمار، واتحادات الغرف التجارية والصناعية العراقية ورجال اعمال وتجار عراقيين.

واقيم على هامش المعرض منتدى وندوات، تم خلالها حوار ونقاش بين رجال الاعمال العراقيين، ونظرائهم الاتراك، وذلك في اطار تلبية رغبة الجانبين العراقي والتركي على اقامة شراكة عراقية-تركية واسعة ومنشودة بين البلدين الجارين تحقيقاً للمصالح المشتركة، والمنافع المتبادلة.

واكد مصدر مطلع في المعرض ان وزير الصناعة والتجارة التركي (ظفر جاغليانكل) قال خلال كلمة له اثناء المعرض : ان من اولويات اهداف بلاده تنشيط العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العراق، مشددا على ان الفترة القادمة ستشهد حركة نشيطة من التعاون البناء والمثمر بين البلدين، على طريق صناعة وصياغة مستقبل مزدهر وواعد بين بغداد وانقرة.

وقال الوزير التركي، بالخصوص، في اطار مشروعاتنا الطموحة المشتركة، سأقوم بزيارة الى العراق، في الشهر المقبل، على رأس وفدا تجاري اقتصادي كبير مبينا ان زيارة الوفد سوف لا تقتصر على بغداد وحدها، فحسب، وانما ستشمل مناطق العراق كافة، في الجنوب، والوسط والشمال، وذلك في ضوء سياسة تركيا في خلق خط اقتصادي موحد في المنطقة، واقامة خط عراقي – تركي اقتصادي على طريق توسيع وتعميق آفاق التعاون المشترك بين بلدينا، حيث سنناقش مع الجانب العراقي جميع جوانب اتفاقية الشراكة التي نعمل على توقيعها في الفترة القادمة..

وبشأن موضوع المياه وضمان حصة العراق العادلة اكد وزير الصناعة والتجارة التركي (جاغليا نكل)، انه اجرى الاتصالات الضرورية حول الموضوع، مع الجهات المعنية، وان تركيا ملتزمة بكافة بنود الاتفاقية الخاصة بالمياه، والتي تعتبر المياه جسر محبة وصداقة بين البلدين الجارين..موضحا..ان التصميم يبقى، تحقيق الهدف العام المشترك في زيادة حجم التبادل التجاري وزيادة حركة التجارة البينية وابلاغها الى عشرين مليون دولار سنويا.

وكان كل من رئيس غرفة تجارة وصناعة غازي عنتاب، ورئيس بلدية المدينة، ومحافظ المدينة، ورئيس اتحاد المصدرين الاتراك، قد اكدوا في كلماتهم، ان اقامة المعارض المتخصصة تشكل وسيلة خير وبركة لتوثيق وتدعيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وكذلك بين الدول المشاركة، معبرين عن الامل في ان يكون اللقاء القادم في العراق..كما شدد المتحدثون على اهمية اقامة مثل هذه المعارض وما تلعبه من دور كبير في الاسهام بعمليات التنمية الاقليمية بمنطقتنا وتحقيق الامن والاستقرار والرفاهية في عموم المنطقة.